ماصرح به فيما قبل من امتناع العطف في نحو الشمس والف باذنجانه ومرارة الارنب محدثة
وما صرح به فيما بعد من امتناع العطف في نحو خاتمي ضيق وخفي ضيق وفيهما بحث اما في الاول
فلانه من عطف المفرد على المفرد وليس الخبر المتحد هناك اعني محدثة جزءا من المعطوف عليه ولا
من المعطوف بل هو خبر عنهما معا فيكون مؤخرا عن اعتبار العطف بينهما فلا يكون مصححا
معا للعطف جامعا بينهما بخلاف ما نحن فيه فان المخبر عنه او الخبر او قيدا لهما قيود لهما
معتبر في كل واحدة من الجملتين فجاز ان يكون جامعا مصححا للعطف بينهما واما في الثاني
فلانه صرح فيه بان لا اتحاد في الخبر جامع لكنه غير ملتفت اليه في ذلك المقام لنبوة عن الجمع
بين ذكر الخاتم وذكر الخف كما نقلناه عنه قوله وكذا التقارن انما هو بين نفس الصور
يعلم من ذلك انه لو اريد بالتصور الصورة الحاصلة في الذهن لا حصولها فيه صح كلامه
في الخيال لانه يكون معنى قوله بين تصوريهما تقارن ان بين صورتيهما تقارنا لا ان
بين حصول صورتيهما تقارنا والمفسد هو الثاني دون الاول وهذا التأويل لا يجري
في الوهمي اذ لا تضاد بين الصورتين في الذهن كما لا تضاد بين حصوليهما فيه انما التضاد
بين الشيئين انفسهما فوجب ان يريد بتصوريهما مفهوميهما ليكون له وجه صحة في الوهمي
والخيالي معا ويكون من اضافة العام الى الخاص وانما قال وجه صحة لان تلك العبارة توهم

خلاف المقصود وايضا ذكر التصور مستغنى عنه اذ يكفيه ان يقول الوهمي ان يكون بينهما شبه
تماثل اه والخيالي ان يكون بينهما تقارن مع انه بصدد تلخيص العبارات ورعاية الاختصار
فيهما قوله اذا اردت مجرد الاخبار من غير تعرض للتجدد في احدهما والثبوت في الاخرى اذا
كان المقصود مجرد نسبة المسند اليه ولا شك ان هذا المقصود جامع كل واحد من التجدد
والثبوت والمضي والاستقبال والاطلاق والتقييد والتقوي وعدمه ذلك ان
يراعى مناسب الجملتين في هذه الامور ليزداد الحسن في الوصل بينهما قوله كلام في غاية
السقوط يمكن ان يرفع هذا الكلام عن غاية السقوط ويسند الى المذهب الكوفي وهو
ان زيد في زيد قام يجوز ان يكون فاعلا لقام وتقديم الفاعل على الفعل انما يجب على المذهب
البصري قوله والذي يشعر به كلام بعض المحققين ان المعطوف عليه في الوجهين هو جملة
زيد قام لانها ذات وجهين قال الشيخ ابن الحاجب في شرح المفصل واما الموضع الذي يستوي
فيه الامران فان يكون الجملة الاولى ذات وجهين مشتملة على جملة اسمية وجملة فعلية فيكون
الرفع على تأويل الاسمية والنصب على تأويل الفعلية ففي هذه العبارة اشعار بان المعطوف
عليه في الرفع والنصب شيء واحد ففي الرفع تأويل بالاسمية وفي النصب بالفعلية نظرا الى الخبر
الذي هو محط العائدة ويقوي ذلك انه لم يتعرض ان النصب يحتاج الى تقدير ضمير في المعطوف

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)